الحرب الروسية – الأوكرانية

والخطأ المحاسبي الذي أعلنت عنه وزارة الدفاع الامريكية

جهينة حبيب الحاج حمود
ماجستير مصارف إسلامية

الحلقة (١ : ٢)

يشهد العالم اليوم فوضى عارمة تشمل جميع مناحي الحياة، الأمنية والسياسية والصحية والمناخية والاقتصادية، نتيجة الحروب والصراعات بين القوى الدولية – الإقليمية القائمة على توسيع مناطق النفوذ والسيطرة على الثروات. هذا الصراع الجيوسياسي يُسبب للبشرية والإنسانية جمعاء عواقب خطرة تُطال أمن واستقرار الشعوب والأوطان على حد سواء. ففي الوقت الذي لم ينهض العالم بعد من تداعيات أزمة جائحة كورونا الاقتصادية جَرّاء الإقفال التام لنحو عامين، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتزيد من طين المشكلة بلّة، وتخلق أزمة اقتصادية عالمية مُضافة.

لا شك في أن الصراع الروسي – الأوكراني يُشكل ضربة للاقتصاد العالمي، حيث إنه من أخطر تداعيات هذه الأزمة المُستجدة، أنها ستعوّق وتضر بالنمو وتطور العجلة الاقتصادية العالمية، وستزيد نسبة التضخم التي بدأت تشهدها بعض الدول الأوروبية والشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتفعت نسبة التضخم في السويد إلى ١٠.٦٪ والتي لم تشهدها منذ أكثر من ٣٠ عامًا، ومُرجحة للارتفاع أكثر.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي في ١٧ مارس / آذار ٢٠٢٢، إن الآثار السلبية لهذه الأزمة سوف تتدفق من خلال ثلاث قنوات:

- القناة الأولى: إرتفاع أسعار السلع الأولية، كالغذاء والطاقة، الذي سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب وهذا ما يشهده العالم اليوم.
- القناة الثانية: تصارع الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد، وتحويلات العاملين في الخارج، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

- القناة الثالثة: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين، سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما التحفيز على خروج النفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

وحسب ما قاله صندوق النقد الدولي في هذا التقرير فالذي يشهده العالم اليوم من جهة نظري كباحثة، بما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المُنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى إرتفاع الأسعار العالمية بصورة جنونية، ولاسيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. كما شهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تُسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية، وإن أكثر البلدان تأثراً بهذه التداعيات، هي البلدان التي لديها علاقات تجارية وسياحية ومالية. والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة، سيدفع بالطبع إلى حدوث قلاقل في بعض المناطق والبلدان، من إفريقيا – جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المحتمل زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

وقد تُفضي الحرب على المدى الطويل إلى تبديل النظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحوّل في تجارة الطاقة، وأُعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعادت البلدان التفكير في حيازتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوتر الجيوسياسي فيُهدّد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تشهد القارة الأوروبية حرباً بالمعنى الحرفي للكلمة، بل عاشت في استقرار بنحو سبعة عقود، بينما أمسى مستقبل أوروبا محفوفًا بالقلق والمخاطر نتيجة الحرب الروسية – الأوكرانية المُستجدة التي بدأت في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ ولا تُعرف كيف ستكون نهايتها. هذه الحرب سيكون لها تداعيات اقتصادية ومالية وتجارية وحتى عسكرية هائلة وبالدرجة الأولى على القارة العجوز، كونها في قلب الحدث.

فالأزمة بين روسيا وأوكرانية ليست حديثة الولادة ولكن هناك جذور تاريخية للأزمة، حيث يرى متخذو القرار الروسي أنه إذا أرادت روسيا أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية وكقطب مؤثر على الصعيد الدولي ألا تُمكن الغرب من أوكرانيا وأن تمد سيطرة نفوذها على الجوار القريب فأوكرانيا تمتاز بما لديها من موقع جغرافي يجعلها مطمع استراتيجي سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، فهي تُمثل الحجاب الحاجز للتأثير الغربي

وفي سياق جوهر الأزمة الأوكرانية فإنها تتمثل في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وضريبة هويتها الاستقلالية عن روسيا الاتحادية، وتعود جذور الأزمة في أوكرانيا إلى اندلاع الاحتجاجات أو ما يُعرف بالثورة الأوكرانية أو ثورة الكرامة، فبعد انتهاء سلسلة من الأحداث العنيفة بين المتظاهرين وشرطة مكافحة الشغب ومسلحين مجهولين في قلب العاصمة الأوكرانية كييف أدى إلى طرد رئيسها السابق فيكتوريانكوفيتش الموالي لروسيا الاتحادية لتوقيعه إتفاقية مع موسكو نص على منح أوكرانيا ٥١ مليار دولار، وخفض أسعار الغاز

بعد الحرب العالمية الثانية تقاسم النفوذ في أوروبا قوتين صاعدتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لتُصبح أوروبا عبارة عن أوروبا شرقية تتبع للاتحاد السوفيتي وأوروبا غربية اشتركت لاحقًا بحلف مع الأمريكيين حلفُ أصبح اسمه الناتو اتبعت حينها الولتين استراتيجيات لتحمي مناطقها خوفًا من مزاحمة القوة الثانية على نفوذها بمناطقها لينشأ مصطلح انتشر بأوروبا الغربية اسمه stay behind ومعناه أدبيًا الرجال المتروكين على الأرض خلف خطوط العدو، كان الهدف منه مقاومة أي محاولة من السوفيت لإختراق دول أوروبا الغربية وخاصةً الدول التي أصبح فيها حركات وأحزاب شيوعية، وأشرف على هذه الاسترتيجية الجديدة جهاز الاستخبارات الأمريكي ال CAA والمخابرات البريطانية MI6 ومع بداية الحرب الباردة لم يكن يعلم أحد كيف ستتنفذ هذه الاستراتيجية أو ما هي نشاطاتها. وبدأت دول أوروبية تُعاني من هجماتٍ إرهابية كانت تُنتسب لجماعات يسارية متطرفة كالألوية الحمراء أو الكتائب الحمراء كان هذا سببٌ كافي لخلق عداء لدى المجتمعات الأوروبية تجاه اليساريين والشيوعيين، وفي كل مرة كان اليسار الأوروبي يتمدد يحدث عندئذ تفجير بمكان معين يروح ضحيته مدنيين ورجال أمن يتبع ذلك حملة اعتقالات واسعة بصفوف اليساريين أو المتعاطفين مع منظماتهم شبه المسلحة لتكون إيطاليا الساحة الأبرز لهذه الهجمات بحكم أن التيار اليساري فيها كان الأقوى في أوروبا الغربية وكثيرٌ من العمليات المشهورة تم نسبها للألوية الحمراء، لكن عملية واحدة ستكون مختلفة وهي التي حدثت بغوريز شمال إيطاليا سنة ١٩٧٢، التي راح ضحيتها رجال أمن تم على أثرها إعتقال عدد كبير من أفراد الألوية الحمراء، لكن بعد ١١ عام من حدوثها وقع ملفها بيدي قاضي شاب اسمه فيليس كاسون الذي شعر أن هنالك أمرٌ مريب بسير التحقيقات حيث أن الشهود الأساسيين تم استجوابهم بشكل متقطع وأن بعض الأدلة إختفت بشكل غريب من المحاضر وأكثرُ شيءٍ لافت كان تحليل المتفجرات، خاصةً أن المحاضر القديمة ذكرت أنها نفس المتفجرات التي كانت تستخدمها الألوية الحمراء بالعادة، في حين أن حجم التفجير يحتاج إلى قنابل أكبر وأقوى، لتولد فكرة بذهن القاضي الشاب أن هذه المتفجرات وبهذه القوة هي ملك الجيش الإيطالي فقط لكنه لم يكن يملك أي دليل حينها فقرر تتبع أحد الأسماء التي كانت مُتهمة وهو وينتشغيرا الذي انحكم غيابيًا وبطريقة غريبة سُمح له بعبور الحدود الإيطالية إلى أن وصل إسبانيا المكان الذي ظل متخفيًا فيه حتى عام ١٩٨٤ وهي لحظة إلقاء القبض عليه بأوامر من القاضي كاسون وبالمحكمة اعترف المتهم أنه تلقى تدريباته في الجيش الإيطالي وأن هروبه كان بتنسيق مع السلطة، ومن هنا بدأ الكلام عن جهة أكبر من مجموعات يسارية وتكررت القصة أكثر من مرة في كل مرةٍ كانت الجهات المشبوهة هي السلطة الإيطالية واستمر الأمر إلى عام ١٩٩٠ وهو العام الذي اعترف فيه رئيس الوزراء الإيطالي جوليو أندريوتي بوجود تنظيم سري كان اسمه الغلاديو، والغلاديو بالإيطالي معناه السيف كان هدفه خلق شيء اسمه استراتيجية التوتر لمنع وصول الشيوعيين للحكم في أوروبا الغربية، لتبدأ بعد هذا التاريخ تظهر حقائق كثيرة عن عمليات وصلت لاختطاف رؤساء حكومات كلها مرتبطة بالتنظيم السري وكان اللافت أن العمليات كانت تحدث بكل الدول ما عدا الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان قادت استخباراتهم التخطيط والتنسيق لعمليات الغلاديو الذي كان ملحق بالناتو أيضًا، وكان بعلم السلطات في كل الدول الأعضاء، وعُرفت هذه الفترة باسم استراتيجية التوتر التي قامت على إرهاب المجتمعات وتخويفهم من الشيوعيين بهدف ضمان عدم وصولهم للحكم حتى ولو على حساب حياة المدنيين الذين سقطوا ضحايا لمثل هذه العمليات الإرهابية وبالرغم من تحقيقات كثيرة جرت في المحاكم الأوروبية لاحقًا إلا أن النتائج بقيت سرية ممنوع نشرها أو تداولها، وبحكم أنه التنظيم أصبح من الماضي وتوقف الكلام عنه لفترة حتى انطلاق ما عُرف بالحرب على الإرهاب الذي ربط البعضُ بينها وبين استراتيجية التوتر وأن العدو الشيوعي القديم ذهب وحل مكانه عدو جديد هو الجماعات الإسلامية المُتطرفة كالقاعدة وغيرها والتي من الممكن أن يخرج أحد بعد سنوات ويعترف أن عملياتهم كانت مدبرة من أجهزة شبيهة بتلك التي قادت ونظمت عمليات غلاديو لا أحد يعلم!

الطبيعي إلى الثلث، إلا أن جذور الأزمة أعمق من ذلك بكثير ففي ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤ اندلعت "الثورة البرتقالية" تأييداً لمرشح المعارضة "فيكتور يوتشكو" الموالي للغرب، واعتراضاً على تزوير الانتخابات نتج عن ذلك ارتفاع حدة التوتر وتفاقم الشرخ الذي قسم البرلمان الأوكراني وزيادة الشريحة البرلمانية المؤيدة للغرب، وتفاقمت الأزمة في عام ٢٠٠٩ مع رفع روسيا لأسعار الغاز الطبيعي وإيقاف إمدادات منه لأوكرانيا متزامناً مع الأزمة العالمية ذلك ما كشف عمّا يمكن لروسيا أن تحدثه من تداعيات خطيرة في أوكرانيا. ولكن في عام ٢٠١٠ بدأت العلاقة بين روسيا وأوكرانيا في الاستقرار كسابق عهدها مع فوز "يانكوفيتش" وإعادة اللغة الروسية كلغة رسمية لأوكرانيا مرة أخرى، ولكن اندلعت الأزمة الأوكرانية مرة أخرى في ديسمبر ٢٠١٣ مع رفض يانكوفيتش توقيع اتفاقية التجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي ونتيجة لذلك جاءت اتفاقية موسكو إلا أن ذلك أثار غضب المعارضة وقيام الاحتجاجات وشهدت أوكرانيا تحولاً من الحزب الحاكم إلى المعارضة ولمحاولة تجنب حدوث حرب أهلية أُقيلت حكومة "يانكوفيتش"، وهكذا أُسقط النظام الذي جعل من أوكرانيا بلدةً تابعةً لروسيا الاتحادية تحت حُكمها المطلق فكان سبب هذه الثورة ناتجًا عن حملة إعلامية غربية كبيرة بقيادة الأمريكيين وُجهت للأوكرانيين تحت بند الحرية واستعادة الكرامة والانتفاض من التبعية الروسية فلقد علم الروس أن أمريكا والاتحاد الأوروبي كانا المسؤول الأول عن خلع اليد التابعة لها في كييف وإسقاط النفوذ الروسي هناك، حيث اعتبرت روسيا أن الإطاحة بيانكوفيتش عبارةٌ عن انقلاب غير شرعي ولم تعترف بالحكومة المؤقتة التي اتخذها لغلاديو جيش الناتو السري هناك والعصبة المجهولة التي ساهمت في إسقاط النظام فقامت مظاهرات حاشدة موالية لروسيا وضد الثورة تحت الغطاء الأمريكي في المناطق الشرقية والجنوبية من البلاد وانتهت باستحواذ روسيا وبالكامل على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤[1].

وتم تأسيس دولة مستقلة في دونيتسك ولوهانسك، إلا أن أوكرانيا سقطت في يد الغربيين ومن خلفهم أمريكا وأصبح بيترو بيروشينكو رئيساً لأوكرانيا بعد انتصار ساحق للانتحابات التي أُقيمت فوراً في عام

[1] استغلت روسيا الفوضى التي عانت منها أوكرانيا آنذاك لتقوم بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم بحجة حماية المواطنين أصحاب الأصول الروسية حيث أن المناطق الشرقية لأوكرانيا يقيم فيها نسبة كبيرة منهم مما أثار التدخل الروسي الغضب الأمريكي والأوروبي، وباشرت روسيا عملياتها العسكرية بإرسال قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم وتمكنت من السيطرة عليها بدعم من ميلشيات محلية للمناطق التي تتمركز فيها قواتها وقامت بفرض الحصار على القوات الأوكرانية وفي نطاق ذلك تبين السبب الرئيس المباشر لروسيا وهو انتزاع القرم من أوكرانيا بطريقة عسكرية ممنهجة في وقت قصير وتحقيق أدنى كم من العنف ومع إجراء استفتاء شعبي قامت به الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم نتج عن أغلبية الأصوات رغبة سكان القرم في الانضمام إلى روسيا الاتحادية بنسبة 95% من الناخبين.

٢٠١٤ وأعادت الحكومة الجديدة تعديلات الدستور الأوكراني لعام ٢٠٠٤، وبهذا وضعت أمريكا الخناق حول روسيا وحققت من خلال هذه الثورة ثلاثة أمور:

الأول عزل أوكرانيا عن النفوذ الروسي.

والثاني تحويلها لدولة أوروبية تابعة لها.

والأمر الثالث والأهم تحريض الروس لاقتحامها عسكريًا والحصول على الشرعية الدولية لفرض العقوبات مما يُضعفها اقتصاديًا ولوجستيًا وسيُلحق الضرر بها عسكريًا.

إلا أن الروس كانوا على علم بخطورة هذه الخطوة ضد أوكرانيا وبالأخص أن تركيا آنذاك كانت تُقفل البحر الأسود في وجه الروس بأمرٍ من أمريكا مما عزل الروس سنينًا طويلة خلف هذه المياه، وفي ذلك الوقت من عام ٢٠١٤ كان اليساريون هم من يحكمون أمريكا كما اليوم بقيادة الحزب الديمقراطي ولوحظ علنًا إعطاؤهم الضوء الأخضر للروس لدخول شبه جزيرة القرم وعلى نفس السياق عزف الإعلام خطاب العقوبات والرد الحاسم وما هي إلا أشهر وفُتحت منافذ العبور لشبه جزيرة القرم التي باتت الحل الوحيد للروس من أجل حفاظهم على الأمن القومي للبلاد بالرغم من علمهم المسبق أن احتلالها سيخدم القوة الغربية الأمريكية وسيُعطيها الأذونات لفرض العقوبات ولكن مصلحة الروس فيها كانت كبيرة ولا مفر من هذه المصيدة الأمريكية المحكمة ولكن أمريكا لم تُدرك حينها أن الصين كانت تجُهز لحليف قوي لقيادة العالم وأن هذا الحليف سيكون روسيا. وفي عام ٢٠١٦ أي بعد عامين من تلك الأحداث باتت تحركات حزب التنمية والعدالة تخرج عن نطاق معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وكُشفت معلومات مؤكدة أن تركيا تجُري اتفاقات إقليمية مع الروس وذلك على الصعيد العسكري والاقتصادي فقررت الدولة العميقة التركية الموالية للحزب اليساري العالمي وبأمرٍ مباشر من الدولة العميقة الحاكمة بتجهيز انقلاب عسكري ضخم ضد الرئيس التركي أردوغان إلا أنه باء بالفشل وولد الشرارة المباشرة للتحرك التركي نحو روسيا والصين في معسكر الحلف الشرقي المضاد للحلف الغربي الأمريكي، إلا أن الروس كان شرطهم الأول والأساسي هو فتح البحر الأسود بالكامل ولكن الأمور لا تجري هكذا بشكل أفلام هوليوود، فالدولة التركية إلى اليوم تخضع تحت مظلة حلف الناتو بقيادة أمريكا، إلا أن أمريكا تعلم جيداً كيف تُدير الأمور فقامت بقرارٍ سري مفاجئ بإعطاء الضوء الأخضر للأتراك بفتح البحر الأسود أمام الروس، وفي نفس الوقت قامت بحشد قوات عسكرية كبيرة في اليونان استعداداً لأي خروج تركي من المظلة الغربية

الأمريكية نحو المظلة الشرقية الصينية الروسية فالهدف الخفي من هذا القرار هو جرّ الروس نحو الحرب الإقليمية الأوكرانية.

تلعب أمريكا دومًا دور المراقب عن بُعد ولا تتدخل إلا في اللحظات الأخيرة أي عند جمع الغنائم، ففي الحرب العالمية الأولى دخلت قبل أشهر فقط من نهاية الحرب وفي الحرب الثانية قامت بدور الداعم الخلفي للروس والأوروبيين وفي كلتا الحالتين كانت هي الفائز الأكبر فبعد الحرب العالمية الثانية خرجت بريطانيا منهكة منها وتسلمت أمريكا قيادة العالم بعدما تخلصت من جميع ديونها باسم الحرب ونما اقتصادها بقوةٍ جنونية من الاتفاقات المبرمة ما بعد الحرب وخصوصًا البترو دولار أي أن أمريكا تهدف لإقامة الحروب ولكن من المقاعد الخلفية ولهذا تهدف إلى جر روسيا نحو حربٍ إقليمية.

بعد هذه الأحداث وفي مطلع ٢٠١٨ ظلت روسيا بدون أي تحرك لاستعادة أوكرانيا بالرغم من فتح الطريق لها لأنها كانت واعية للمصيدة الأمريكية وفي نفس الوقت أُعلن رسميًا الحلف الصيني الروسي وعلى كافة الأصعدة أي باتت اللعبة الآن تُدار على ملعب الأمريكيين، فقامت أمريكا فوراً بمحاصرة الصين عبر اليابان وكوريا الجنوبية والدول الآسيوية، وفي الوقت نفسه نشرت قوات الناتو بالقرب من الاتحاد الروسي وفي خطوةٍ غير مسبوقة انسحبت أمريكا بالكامل من أفغانستان بعدما أذاقها المجاهدون هناك ويلات الحرب على مدار ٢٠ عامًا بدون خضوع ولا انكسار إلا أن الأمريكيين لا يدعون أي شيء بدون استغلال، يستغلون حتى انهزامهم، فبعد الانسحاب من أفغانستان قام بتسليح طالبان بشكل غير مباشر عبر وسطاء أمريكيين من أجل بناء جدار متين في وجه الروس أي بالأسلوب القديم نفسه الذي اتبعته ضد الاتحاد السوفيتي عندما فتحت الطريق أمام المجاهدين بعبور أرض الأفغان، فالروس يعلمون جيداً أن دخولهم عبر أفغانستان هو طريق للجحيم فهذه أرض كسرت أعظم دولتين في العالم فأظهرت طالبان عدم فهمها للعبة الأمريكيين واستغلوا السلاح في أيديهم لحماية البلاد وعدم الانخراط في حرب تخدم الأمريكيين كما كان، فالخطة الأمريكية باتت مكشوفة الآن، وبدأت القوة الروسية الصينية تكبر وبشكل عميق في العالم الأمر الذي قد يُطيح بالقوة الغربية الأمريكية وإلى الأبد، فلجأ الأمريكيون لإتباع سياسة جديدة وماكرة جداً لجرّ الروس نحو حربٍ في مستنقعٍ جديد وذلك بطريقة الاستفزاز عن طريق نشر قوات حلف الشمال الأطلسي (الناتو) على الحدود الروسية في تهديدٍ علني للأمن الروسي، وفي عام ٢٠٢٠ في الوقت نفسه ضغطت على أوكرانيا للدخول تحت مظلة الناتو بحجة حمايتها من الروس وهو ما سيُجبر الروس على

التحرك الفوري لمواجهة هذا الأمر الخطير الذي يُهدد الأمن القومي لها بشكل صريح وهنا لم يبق أمام الروس سوى ضم أوكرانيا للاتحاد الروسي وبهذا تربح أمريكا عدة نقاط متتالية:

١. جر الروس نحو الحرب.

٢. جعلهم تهديداً عسكريًا على رقاب الدول الأوروبية التي باتت تخرج عن سيطرة الأمريكيين.

٣. جعل الدول الأوروبية تحت تهديد يدفعهم إلى التوجه نحو أمريكا.

٤. قيام أمريكا بمحاولة إغراق الدول الأوروبية في حربٍ طويلة ضد الروس ومن ورائهم الصين وذلك من خلال الدعم المادي بالأسلحة والمعدات ولعبة الحرب بالوكالة. كما تفعل اليوم بإمدادها لأوكرانيا بالأسلحة ضد حربها مع الروس.

٥. توليد حرب عالمية ثالثة تكون أمريكا الطرف غير المباشر فيها بينما يصطدم مع العرب بحربٍ ضد الصين وروسيا تكون فيها بلاد العم سام هي الرابح الأكبر عن طريق إضعاف وإنهاك كافة القوى وتسيدُها مرة أخرى وجديدة على العالم، إلا أن حكام العرب عند هذا المنعطف سيلجؤون إلى المظلة الشرقية تحت قوة الصين وروسيا، لذلك ستلجأ أمريكا إلى عزلهم مُسبقًا وتسليم الدول للإسلاميين فهي تعلم جيداً أن العقيدة الجهادية الإسلامية هي الوحيدة القادرة على إيقاف الصين والروس، وأرض الأفغان خيرُ شاهدٍ وبرهان إلا أنني أعتقد أن هذه الخطوة ستكون الشرارة الكبرى لقيام القوة الإسلامية من جديد فهم يمكرون واللهُ خيرُ الماكرين، وأما بالنسبة لأوروبا فهي لا تثق البتة في أمريكا وأيضًا لا تستطيع الخروج عن إرادتها فلقد طالبت مراراً أسرار صناعة الأسلحة المتطورة إلا أن الأمريكيين رفضوا هذا الطلب خوفًا من استقلال الاتحاد الأوروبي وانهيار الحلف الأمريكي.

٦. لعبة الاقتصاد، فقد ساهمت هذه الأزمة التي افتعلتها أمريكا في رفع أسعار الغاز والقمح والعديد من السلع الرئيسة التي ستُحقق منها مليارات الدولارات، فالدول الأوروبية اليوم تخشى من انقطاع الغاز الطبيعي القادم من الأنابيب الروسية فهذا الأمر خطيرٌ جداً ويمكن أن يؤدي إلى غرس مسمار ضخم في النعش الأوروبي، فمثلاً الانفجار المجهول المصدر الذي حدث في خط أنابيب الغاز دروجبا في مقاطعة لوغانسك في شرق أوروبا لم يحدث هكذا في محض الصدفة بل مفتعل من قبل أمريكا لأن هذا الأمر سيدفع أوروبا إلى الخضوع المطلق لبلد العم سام وبشروط مفتوحة.

مما سبق يتضح أن أمريكا هي من تُريد إدخال روسيا في هذه الحرب وكبش الفداء هنا هي أوكرانيا التي أصبحت ضحية لهذا الخلاف أو بالأحرى لهذه اللعبة، فبعد الانقلاب الذي وقع فيها جعلوا أوكرانيا تتجه للحلف الأطلسي وهو ما كان خطًا أحمرَ بالنسبة لروسيا فالأزمة ليست بين الروس وأوكرانيا وفقًا لما يقوله الإعلام وإنما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم الحلف الأطلسي اليوم.

سيقول قائل: إن الروس ليسوا بتلك السذاجة ليقعوا بالفخ الأمريكي إذًا لماذا قاموا بنشر قوات مسلحة من ١٣٠ ألف جندي حول أوكرانيا؟، الجواب: ليس من أجل الحرب كما يُشاع، فهذه الحرب إن وقعت لم تكن إلا حربًا استعراضية تلفازية، فالحرب الحقيقية التي تُخطط لها أمريكا هي حرب عالمية تهدف فيها لإخضاع القوى العظمى كما حدث في الحرب العالمية الثانية، وأما الهدف الروسي من نشر القوات هو إخضاع أوكرانيا وإيقاف مد قوات حلف الناتو التي باتت على مشارف الروس اليوم من جهة والصين من جهة أخرى بينما استولت تمامًا على الحدود التركية من جهة اليونان.

ويجب الانتباه إلى نقطة ستكون برهانًا على رغبة أمريكا لغزو الروس لأوكرانيا؛ فلماذا تراجعت أمريكا عن قطع نظام السويفت البنكي عن روسيا؟! وقامت بإجلاء رعاياها وسحب سفيرها من أوكرانيا وفتحت جميع النوافذ أمام الروس لدخول المصيدة ولم تتخذ الإجراءات التي اتخذتها لوقف الصين من ضم تايوان عندما أرسلت فوراً الغواصات النووية إلى هناك وأوقفت التحرك الصيني ضد تايوان بالرغم من أن وقف التحرك هو مؤقت ليس إلا ولكن ما يحدث الآن هي حقائق مؤكدة تسعى من خلالها أمريكا لإدخال الروس في مستنقع الحروب.

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيدة الوحيدة من غزو روسيا لأوكرانيا لأن هدفها الأول والأخير هو إضعاف روسيا اقتصاديًا، فكلما كان عدوك منهكًا اقتصاديًا كلما كانت أمريكا لديها اليد العليا على روسيا ليس فقط من ناحية التكلفة العسكرية وإنما أيضًا تأثير العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الروسي المعتمد على الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي) حيث أنهم يُشكلون ثلث إجمالي الصادرات الروسية، والمعادن تُشكل معظم الجزء المُتبقي فالاعتماد هذا يحد من قدرة الاقتصاد الروسي على التكيف وبالتالي ازدياد تعرضه لصدمات السوق العالمية وهذا يعني مزيداً من ألم الاقتصاد الروسي، فضعف الاقتصاد الروسي هو في نفس الوقت ميزة للولايات المتحدة.

فأمريكا تسعى جاهدةً لكبح جماح روسيا من خلال جرها نحو صراع مع أوكرانيا، كما أنها ليست مهتمة بأوكرانيا أو حتى أمن أوكرانيا ولكن هدفها الأساسي هو تقويض الاقتصاد الروسي، فكانت روسيا على علم ودراية أنها إذا قامت وغزت أوكرانيا فإن أمريكا لن تتركها من دون عقوبات والدليل على ذلك عندما قال فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي مع رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان: "إنه يمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة يمكنهم جرنا لنوع من الصراع المسلح وبمساعدة حلفائهم في أوروبا سيفرضون علينا عقوبات شديدة الصرامة... أهم هدف لهم هو احتواء التنمية الروسية... وأوكرانيا هي مجرد أداة لتحقيق هذا الهدف..." .